مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع المراة والمشاركة السياسية		الرقم
المصدر : الصباح	موقع الواب :		البلد العراق
	التاريخ 06-11-2012	العدد و [ص]:	

الكوتا استحقاق .. هل يمكن ان يكون انتخابيا؟

حسن الربيعي

ربما ينفرد الدستور العراقي باعطاء المرأة حقا بنيل 25 بالمئة من مقاعد البرلمان بغض النظر عن الاستحقاق الانتخابي والقدرات والكفاءات ومبادىء التنافس. ميزة اعطيت للمرأة استنادا لدورها النضالي والمعاناة التي تحملتها على خلفية الظروف الاستثنائية القاسية التي شهدتها البلاد حيث اثبتت انها مثالا للشجاعة والتضحية والصبر والتحمل واستنادا على تقديرات اخرى تتعلق بطبيعة المجتمع وتركيبته واعراقه وتقاليده التي اغلقت الابواب بوجهها فضلا عن قناعات الرجل بضرورة منح المرأة حقوقا وعدم تغييبها عن الحراك السياسي والبنائي كون المسار المستقبلي للبلاد يعتمد الديمقراطية منهجا وسلوكا والمجتمع ينبغي ان يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص وابعاد عمليات التهميش تحت اية مفاهيم او ضغوطات اجتماعية.

برلمانيات بلا مناصب

التشريع الدستوري اوجد عددا من النساء في السلطة التشريعية (البرلمان)لكنه لم يفتح الابواب الاخرى امامهن في القطاعات الاخرى حيث لم يكن لهن منصب سيادي ولم يفزن سوى بمقعد وزير المراة اعطي لهن كما يبدو لاغراض المجاملة ليس الا ولم تتواجد او تحتل المرأة منصب وكيل وزارة اورئيس جامعة وهذا يؤشر سيطرة مطلقة للجندر الذكوري على مقاليد الامور ورغم العديد من التشريعات التي هدفت الى المساواة لاتزال المرأة تعاني التغييب ولم تتضح ادوار لها في الحراك السياسي والمجتمعي والاقتصادي ما دفع المنظمات المدنية النسوية الى التحرك والمطالبة بالاهتمام بها وعدم التضييق عليها وضرورة منحها الفرصة للعب دور يتناسب ومكانتها وحجمها في المجتمع وتاريخها.

صحيح ان نتائج انتخابات الدورات الانتخابية السابقة كشفت عدم تحقيق اي من النساء القاسم الانتخابي الذي يؤهلهن

لاشغال المقعد النيابي، وان الغالبية منهن جئن بواسطة الكوتا وفق احكام الدستور ما فرض نوعا من الوصاية عليهن من قبل كتلهن وعدم تمكن البعض منهن الخلاص من هذا القيد لكن بالوقت نفسه هناك الكثير من الرجال احتلوا مقاعد البرلمان بكوتة الاحزاب لكنهم لم يعاملوا على اساس هذا المفهوم واحتلوا المناصب ودخلوا في المعترك السياسي دون ان يقال عنه انهم من اصحاب الكوتا مثلما يقال عن النساء ما عد تمييزا وعدم مساواة وجندرية ذكورية هذه الحالة تنقلنا ونحن على ما يقارب من السنة من فترة انتهاء الدورة الانتخابية الى تامل الدورة المقبلة وانتخابات عام 2014 وبعد الحراك النشط لمنظات مدنية نسوية هل سنشهد تغييرا في المشهد الانتخابي؟ وهل ستزداد اعداد النساء في البرلمان من غير حصة الكوتا ليمكن اعتباره مؤشرا واضحا لنمو وتصاعد دور المرأة وكذلك يمكن ان يؤشر معطيات جديدة تتمثل باصطفافات نسوية بعيدة عن التبعية للرجل وهيمنته؟ التقديرات تؤكد ان لا تبديل في الخارطة الجندرية لاسباب لعل من ابرزها ما حصلنا علية من افواه النساء انفسهن حيث قلن في اكثر من مناسبة إن العلة في المرأة نفسها فهي لا تريد ان تعطي صوتها للمرأة تحت مبررات منها عدم الثقة وعدم تفضيلها على اختيارات زوجها مثلا بالاضافة الى امور تتعلق بتقاليد ونواميس المجتمع الذي لا تستطيع ان تكسر قيوده.

امراض نسوية

ان امراض المكون النسوي كثيرة تتوزع بين صورتين منها تخص المرأة نفسها، اشرنا الى بعضها واخرى تخص المجتمع وطبيعة تزكيبته وتقاليده وعاداته القاسية التي تزداد قساوة خاصة عندما يتعلق الامر بحرية المرأة وتحت مفاهيم الدين والشريعة وعدم قدرة المرأة على البوح برأيها في ظل وجود زوجها واسباب لها صلة بتكوينها النفسي والبايولوجي بالاضافة الى تنشئة المرأة الاجتماعية على اساس جملة من القيم والاعراف والسلوك فيما نجد العكس في المجتمعات المتقدمة التي تشجع على النمو المستقل لافكار المرأة وتدفعها الى المشاركة السياسية والتفاعلات الاجتماعية.

منظومة مجتمعية

الموضوع لدينا في العراق لا يتعلق بالتشريعات والقوانين ولا يتعلق بالنظام الانتخابي وآلياته ولا بقرب وبعد مراكز الاقتراع انها اسباب مرتبطة بمنظومات مجتمعية لا تزال تلعب

دورا في هذا الموضوع فالدستور العراقي يؤكد في اكثر من باب الحقوق والحريات والمساواة وقد اتاح للرجل مثلما اتاح للمرأة ممارسة الحقوق بعيدا عن الضغوط والاملاءات وتفكيك هذه القيود تحتاج الى وعي وتحرروا استحضار للقيم الانسانية والديمقراطية، وعنده سيتم فرز نتائج على قدر كبير من المساواة ولربما تتحقق نتائج بعيدة عن نظام الكوتا، الامر الآخر المتوقع حصوله ونتمنى ان يحصل هو ان تتعمق اسس الشراكة في المجتمع والانصهار وان تتبدد الفوارق وهواجس عدم الثقة وان تقام الفعاليات الانتخابية على اسس وقواعد الثقة والكفاءات والمواطنة وان لا تتحرك القيم الى مكون بعينه على حساب الآخر. المرأة نصف المجتمع كما يقال وعلى ضوء الحساب ينبغي ان تحتل نصف مقاعد مجلس النواب ونصف الوظائف والمواقع لكن هذا غير صحيح لان القاعدة التي لابد منها هي ان المشاركة يجب ان تقوم وفق مقومات لا علاقة لها بالاحجام والكتل انما تقوم على اسس الجدارة والاستحقاق والكفاءة والقدرات اذ هناك الكثير من النسوة تحتل مناصب رفيعة في العالم بعيدا عن مفهوم الكوتا وهناك برلمانات في دول متقدمة فيها عضوات اقل عددا من العراق لكن المرأة هناك لم تصرخ جراء التهميش مثلما يحصل لدينا .هل سنرى استحقاقا انتخابيا؟ وهل سنرى رجلا ينتخب امرأة لاحتلال مقعد في البرلمان؟